كلمة ونص

يونس خلف

الأفكار النظرية لا تكفي وحدها..!

يبدو السؤال مشروعاً: أيهما أهم التفكير في تطوير واقع الحال أم إيجاد الحلول المناسبة للعوائق التي تواجه ذلك؟ نأخذ مثالاً من الإجراءات المستمرة لتطوير العمل في المؤسسات والشركات ولاسيما الإنتاجية منها سواء عبر نظام الحوافز أم إعادة توصيف فئات العمل، وبالمقابل لدينا جملة من المتطلبات المزمنة التي تتكرر في كل المؤتمرات العمالية وغيرها والأمثلة كثيرة بدءاً من معالجة نقص العمالة في بعض الجهات العامة بعد عجز المسابقة المركزية عن ذلك إضافة لمعالجة جزء من مشكلات التأمين الصحي مع وزارة المالية ورفع التغطية للأمراض الدائمة والمزمنة وتشميل المتقاعدين بالتأمين الصحي ومعالجة النقص الحاصل بالكادر الصحي الفني وتأمين النقل للعاملين وزيادة تغطيات التأمين الصحي بشكل عام وصولاً إلى معالجة انهيار الوضع المعيشي.

صحيح أن بعض الوزارات تتسابق مع الزمن لتثبت أنها تعمل ولا يكاد المتابع يستطيع أن يفهم ماذا يحصل؟ وما الناتج لكل هذه الاجتماعات وورشات العمل واللجان لكن اللافت أن طبيعة ومحتوى ذلك كله لا يتجاوز التخطيط والتنظيم والإجراءات الإدارية وهي تأتي في سياق الوظائف وليس المبادرات أو الابتكار أو توفير البدائل، وحتى التفكير بالبدائل أحياناً ربما يكون أسوأ من الواقع أو التفكير بحل مشكلة يخلق مشكلة أكبر منها. والمثال القريب من الترويج لاستبدال دعم المستهلك بالبدل النقدي وعدم الأخذ بالحسبان أن أسعار السلع في الأسواق المحلية غير مستقرة وفي ارتفاع متصاعد ولاسيما الغذائية والطبية.

وبالعودة إلى السؤال عن ترتيب الأولويات فإن المنهجية التي تؤدي إلى ناتج فعلي ينعكس على واقع الحال ويسهم في تغييره نحو الأفضل هي التي تعتمد عل توصيف الواقع على حقيقته وتفصيل الحلول على قياس الممكن وما هو قابل للتطبيق وإلا فإن الأفكار النظرية لا تكفي وحدها.

ولعل الأمر لا يقتصر على عقلية المؤسسات وإنما ينسحب نفسه حتى على تفكير الأفراد لأن تحليل الناس لأي مشكلة يبدو سهلاً وغالباً ما يتفننون ويبدعون في طرح الأسباب والمسببات لأن كلاً منهم يبرر الأمور كيف يشاء لكن المشكلة ليس لديهم حلول واضحة أو عملية للمشاكل أو التحديات، ولذلك لا بد من حلول إبداعية وخلاقة من خارج الصندوق.

تحويل رئيس بلدية منين إلى القضاء لمخالفته للمرسوم ٤٠

نائب محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: التحقيق مع رؤساء بلديات في ملفات متعلقة بمخالفات بناء

توزيع ٦ مليارات ليرة على المجالس المحلية الأسبوع الماضي

محمد منار حميجو

كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود أنه تم إحالة رئيس بلدية منين إلى القضاء بعد التحقيق معه بسبب مخالفته للمرسوم ٤٠ الخاص بمكافحة مخالفات البناء، موضحاً أنه منح رخصة لأحد الأبنية المهدمة لإشادته من جديد بدلاً من ترميمه وتم إحالته إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً لما ينص عليه القانون.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المحمود أنه حالياً يتم التحقيق أيضاً مع عدد من رؤساء البلديات عن طريق الرقابة الداخلية في ملفات متعلقة بمخالفات بناء وعدم تقيدها بالقوانين، مؤكداً أنه في حال ثبت تورطهم في مخالفات البناء سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع باعتبار أنه مازال قيد التحقيق.

ولفت إلى أن هناك تشدد في مسألة مخالفات البناء وأنه يتم التعامل مع أي مخالفة من لجان المتابعة المختصة في هذا الموضوع، لافتاً إلى أنه في حال ورود أي شكوى يتم مباشرة تحويلها إلى الرقابة الداخلية لمتابعتها والتحقيق مع الشخص المقدمة بحقه الشكوى، ومشيراً إلى أن توجيهات المحافظ في هذا الموضوع واضحة بأن يكون هناك تشدد في أي شكوى متعلقة في مخالفات البناء.

وفي السياق كشف المحمود أنه الأسبوع الماضي تم توزيع ٦ مليارات ليرة على المجالس المحلية في المحافظة عن طريق مجلس المحافظة بعدما تم عقد جلسة استثنائية لتوزيع هذه الأموال باعتبار أن المجلس هو المعني في توزيع هذه المبالغ على المجالس المحلية، مشيراً إلى أنه تم توزيع مليارين على المجالس المحلية و٤ مليارات تم صرفها لمشاريع سابقة.

المحمود بين أنه تم توزيع هذا العام نحو ٤٠ ملياراً خلال هذا العام على المجالس المحلية في المحافظة، معتبراً أن المبلغ كبير، ومؤكداً أن مساحة محافظة ريف دمشق كبيرة كما أنه في السنوات الماضية تعرض الكثير من مناطقها للإرهاب ولذلك فإنه يتم صرف المبالغ للمجالس المحلية لصرفها على المشاريع التي تحتاجها، مؤكداً أنه يومياً هناك تنفيذ للمشروعات باعتبار أن هناك الكثير من المشاريع بحاجة إلى التنفيذ مثل الطرقات والصرف الصحي وغيرها من المشروعات الخدمية التي تحتاجها المحافظة ولذلك فإن هذه المبالغ توزع على المجالس المحلية لتنفيذ هذه المشروعات.

وفيما يتعلق بموضوع توزيع المحروقات أكد المحمود أنه يتم توزيع مازوت التدفئة على المناطق الأكثر برودة، مشيراً إلى أن التوزيع مستمر وفق الأولويات بدءاً من مناطق القلمون التي تعتبر الأكثر برودة ومن ثم المدارس ثم مناطق الغوطة ومن بعدها المناطق الأخرى.

٢٥٠ مليوناً لتزفيت الطرق في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

اقر المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء مجموعة من قرارات الأمانة التي ستنفذها ورشات مديرية الخدمات الفنية.

وتضمنت تنفيذ أعمال تجاوزت قيمتها ٥٠ مليوناً حسبما أشار إليه عضو المكتب التنفيذي ورئيس مكتب التخطيط والموازنات في المحافظة بسام عامر، موضحاً أن الأعمال التي سيتم تنفيذها على الموازنة الاستثمارية تضمنت رش الإسفلت لعدد من الطرق أولها طريق مرداد- بياض بقيمة إجمالية نحو ١٩ مليون ليرة وطريق عيون- كرم شكاوى المعصرة- بقيمة تتجاوز ١٥ مليون ليرة إضافة إلى طريق نمرة- الكوخ الغربي بقيمة إجمالية ٢٢ مليوناً و٧٣٨ ألفاً وتنفيذ أعمال رش الإسفلت لمقطع من طريق مياماس- تل أبو بنيا- بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٤ مليون ليرة وطريق بوسان- المزرورة- بقيمة إجمالية تجاوزت الـ٢٠ مليوناً وطريق شهبا- وادي الضباع- وطريق مياماس الخربة بقيمة إجمالية ٢٢ مليوناً و٧٧٣ ألفاً إضافة إلى طريق بركة الحبكة- سالة- بقيمة تجاوزت الـ٢٤ مليون ليرة وطريق مفعلة- قصر الجدايل- بقيمة ٢١ مليوناً وطريق جبل عرمان- جفنة بقيمة ٢١ مليوناً و٢٧٧ ألفاً وطريق البثينة- الغبيب بقيمة نحو ٢٣ مليون ليرة.

ولفت عامر إلى أن مشروعات الطرق التي تم إقرارها ضمن المكتب التنفيذي والتي سيتم تنفيذها على الموازنة المستقلة تتضمن تنفيذ أعمال صيانة لمصلحة مجلس بلدية مفعلة بقيمة إجمالية ١٥ مليون ليرة إضافة إلى تنفيذ أعمال صيانة طريق المدافن لمصلحة مجلس بلدية سهوة بلاطة بقيمة ٢٥ مليون ليرة موضحاً أن الجهة المنفذة ورشات مديرية الخدمات الفنية.

وأشار عامر إلى البدء بأعمال عقود التأهيل والصيانة والتعبيد لـ٨ طرق محلية وزراعية بعد تصديق العقود لدى وزارة الإدارة المحلية وعلى نفقة الموازنة العامة الاستثمارية لمديرية الخدمات الفنية، حيث تم إبلاغ أمر المباشرة وتسليم موقع العمل وبدء العمل وفق برنامج زمني للتنفيذ لا يتعدى نهاية الشهر الحالي تشرين الثاني، موضحاً أن المشروعات تضمنت طريق عرمان- قيصما بقيمة تجاوزت ٤٣٥ مليوناً وطريق عرمان- ملح بقيمة نحو ٥٦٣ مليوناً وطريق صلخد- جديا بتكلفة تجاوزت ٢٦٦ مليوناً وطريق عريقة- دوما بتكلفة إجمالية ٣٦٣ مليوناً وطريق المشقوق- صلخد بقيمة نحو ١٨٧ مليوناً وطريق قراصة- تعارة بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٦٨ مليون ليرة.

وتابع عامر: كما تمت المباشرة بعقد مشروع طريق تجمعات العشائر- الصورة الصغيرة وذلك على حساب موازنة إعادة الإعمار بتكلفة إجمالية وصلت إلى ١٥٣ مليوناً و٢٩٧ ألفاً حيث سيتم الانتهاء من كل أعمال التأهيل والصيانة والتعبيد لجميع الطرق المباشر بها قبل نهاية الشهر الحالي.

أكثر من ٦٩ طناً إنتاج حماة من الزيتون ونسبة الزيت ١٦ بالمئة فقط!

مديرة مكتب الزيتون لـ«الوطن»: مردود الزيت قليل نتيجة التبكير بالقطاف خشية من السرقة

حماة- محمد أحمد خبازي

كشفت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر لـ«الوطن»، أن «تبكير» العديد من مزارعي الزيتون بمحافظة حماة بقطاف محصولهم، خشيةً عليه من السرقة، أو من عدم توافر يد عاملة لقطافه بالوقت المناسب، أدى إلى مردودية قليلة أثناء العصر، نتيجة جفاف الثمار وعدم نضجها بشكل تام، إضافة للتغيرات المناخية التي سادت البلاد خلال فترتي العقد والإزهار وخصوصاً في المناطق الشمالية والشرقية من المحافظة.

وبيّنت جوهر أن إنتاج المحافظة من الزيتون للموسم الحالي ٢٠٢٣ نحو ٦٩٦٩٦ طناً، على حين كان بالموسم الماضي ٢٠٢٢ نحو ٤٨٦١٨ طناً وكانت نسبة إنتاج الزيت منه ١٨ بالمئة، بينما المتوقع من إنتاج الموسم الحالي من الزيت ١٦ بالمئة.

وأوضحت جوهر أن وزارة الزراعة حذرت المزارعين من التبكير بالقطاف، وشددت على ضرورة القطاف بالوقت المناسب لبيئة كل منطقة مزروعة بالزيتون، فمحصول المنطقة الغربية ينضج أبكر من نظيره بالشمالية أو الشرقية.

ولفتت إلى أن عدد المعاصر العاملة بالمحافظة نحو ٥٠ معصرة، وقد وجهت الوزارة مديرياتها بالمحافظات – ومنها حماة – لتأمين مازوت بالسعر المدعوم ٨٠٠٠ ليرة للمعاصر، والتي تعتبر صناعية، ولكنها بتوجيه من الوزارة أصبحت تعامل كزراعية، لكونها تُصنّع محاصيل زراعية.

وتُرك منح الدعم للمكاتب التنفيذية بالمحافظات التي تخصص للمازوت لتلك المعاصر بحسب الطاقة الإنتاجية لكل منها وحسب الإنتاج في كل منطقة، إذ إن تعمل بطاقة عالية لعصر كل ما يردها يومياً كي لا تؤخر تأمين كل احتياجات المعاصر بالسعر المدعوم لا يمكن تغطيته كاملاً.

وذكرت أن مخصصات كل معصرة بحماة نحو ٣٠٠٠ ليتر كدفعة أولى، على أن تزاد الدفعات القادمة أكثر بحسب توارد المحصول.

وبيّن عدد من أصحاب المعاصر لـ«الوطن»، أن المحصول الذي يورده المزارعون لمعاصرهم كبير وجيد نوعاً ما، وأنهم يتقاضون أجرة تتراوح بين ٣٥٠ – ٥٠٠ ليرة، أي أقل من المحددة رسمياً ٦٠٠ ليرة، تشجيعاً للمزارعين على التوجه لمعاصرهم التي تعمل بطاقة عالية لعصر كل ما يردها يومياً كي لا تؤخر المزارعين ولا يبقى المحصول بأرض المعصرة.

وأوضح بعضهم أن العديد من المزارعين يسددون أجرة العصر زيتاً، وهم يستفيدون من هذه الطريقة بالتسديد، في تعويض ما يشترونه من المازوت الحر لزوم العمل.

وبيّن عدد من المزارعين أن نسبة الزيت متفاوتة بين معصرة وأخرى ولكن بشكل عام مقبولة.

وأوضحوا أن أجور العصر مناسبة، وبالاتفاق مع أصحاب المعاصر تسدد نقداً أو زيتاً.

وكشف آخرون أنهم باعوا ما زاد على حاجتهم من الزيت للتجار، بسعر تراوح بين ١,٢ – ١,٣ مليون ليرة.

وعزوا ذلك لارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية برمتها عموماً وأجور القطاف الساعية خصوصاً.

من جهتها، بيّنت رئيسة دائرة الأشجار المثمرة في مديرية زراعة حماة سوسن القيسي، أن المساحة المزروعة بالزيتون في المحافظة نحو ٧٥ ألف هكتار، وعدد الأشجار ١٢ مليوناً والمثمر منها ١٠ ملايين.

علماً أن أهم الأصناف التي تناسب ظروف حماة الطبيعية والمناخية، القيسي والصوراني ونسبة زراعتهما ٧٠ بالمئة، ثم الخضيري والدعيبلي والصفراوي.